

ايضا اشتغاله بنواخل الخ لا اشتغاله بعمل شرعي الخ اي فلا يمنع فقره ويغني
من الزكاة قبل ومثلها وجوب نفقة غيره والدوم المعقد انه لا يجب عليه
نفقة ح قاله الشهاب م والعرق بينه وبين الزكاة ظاهر هذا الخطا في حق
الدين محمد الشريفي مرحومي مسكنه وان اعتاد الكسب بالاجرة بخلاف مال
نزل في موقوف يتحققه على الوجود فيها لان هذا الملك بخلاف ذلك
وقيامه ولو للرجل ويؤخذ منه صحة افتاب بعضهم بان حلي المرأة المتعاقب
الترتيب به عادة لا يمنع فقرها اهزي وكتب المصحف قبياح مطلقا
كما قاله الهادي لا يشهد من حجة من حفظته ومنه يؤخذ انه لو كان
يحمل لاحافا منه بتركه لم يجرى والقاتل العادل ولو كان غنيا وشوطه
اهلية الشهادات وفقد زكاة ان لم يجرى له ما يتردد ومن يأخذ في شراجه
ايضا ان لا يكون هاتما ولا مطلقا ولا موليا لها ولا موقفا كسائر الخ
بالكاف الى انه لا يفيض فيما ذكره عند العرق والماسب وحاشي جامع
ولذا قال في مجموعهم الا حوي السمان جمع اسم لاقاض ووال لان علم عام
جمع مولود هو اربعة وكلهم مسلمون اما مولقة الكفار وهم من برعي السلامه
او يخاف شرا فلا يعطون من زكاة ولا من غيرها لان الله اعز الاسلام واهله
واعني عن التالف من التالين وهو جمع المتلوب وينتج عنه
اي في الاسلام الايمان يزيد وينقص زي اي بالنسبة للامان بالنسبة للمالك
فلا يزيد ولا ينقص واما بالنسبة الى الامانيا فيزيد دائما نعم في يجوز ان
تكون المرة من العتمة الاولى بخلاف القسمين الاخيرين لانه يشترط ان
الذود اهل زوجين فلا يعطى من زكاته والعرق بينه وبين المدين اذا
اعطاه من الزكاة الذي لا يدفعه عن الدين حيث يصح وان لم يلزمه دفعه في
الدين ان المكاتب رقيق ما يقضى عليه درهم كالتبر اليه قوله ملكه ولا كذا
المدين فتأمل ان لم يكن معهم الاوان كان منهم كسوا كالفارم الفارم
الغنى وصول الزوم ومن ثم اطلق على الدائن اي التلازمها مرحومي وظن
في نوبته وان قصر هذا المدين ثم المنهج وما لو لم يبيع ويحلف مالوم يبيع

والا فلا يتردد في الزكاة
والا فلا يتردد في الزكاة
والا فلا يتردد في الزكاة

قوله

وهذا محترز قوله فيعطى مع الحاجة اي المال لتبديل ان الدين وهو الامر
الواقع بين القوم لم يظهر فائده ليس بعيدا ترغيبا في هذه المكرمة وهي
لاصلاح اذ لو اعتمد الفقير لقلت الرغبة في هذه المكرمة ان اعرج الصيل
وان لم يكن متبرعا بالضم ان او اعرجه وكان متبرعا بالذم لقلت ان
قوله وكان متبرعا بالضم لا اعرجه وحده لا لما قبله اي بخلاف ماذا
صحت بالاذن وكان الصيل مورا فلا يعطى الضامن لانه يطالب بالصيل بالاذن
متطوع خرج المرتزق اي اي الشامل لبنت السبيل ففيه فليس
منه يصر ولو لم يكن ان احتاج ولا معصية في سفره هذا شرطان لا يعطى
ابن السبيل من الزكاة الدافع اي دافع الزكاة عمل به ليعضق لمن علم
استحقاقه دون غيره وان لم يطلبها منه ثم المنهج صدق بل لا يمن ولا
بينه وان اتهم لعساقا متهاشم المنهج فلكي يصدق باليمن بولا
بينه وان اتهم ثم المنهج عيا او هم من ملزمه نفقة شرعا فتأمل
ومكاتب وغارم وبغية المولغة فانهم يكفون ببينة بالعدل والكتابة
والضرم والشرف وكفاية الشهر لمهولة البينة كافي ثم المنهج فان قلت
اذا قسم المالك فلا عامل او الامام فهو عام به فكيف يتصور الاحتياج
الي اقامة البينة في حق العاملا جميعا بانه يتصور ان يقم ببينة
عليه عند امام بعد موت امام قبله او يقول للامام انا الذي سمعت
الاموال مثلا ويعم ببينة على ذلك فليتأمل استفاضة اي اشاعة
من قوم يجعلوا ظهوره على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة احوال الراجح خبر
ويعطى فقير كخالا الزكاة اعلم ان الكلام من اول الفصل الى هنا في
الصفات المتضمنة الى استحقاق ومن هنا الى اخره في تبعية الرقي
وقدره ما يحسن التجارة فيه صراحة ثم المنهج مما يحسن في فوضيها لما
من قوله ما يفي بربح الزكاة من تغلقا عن بعضهم والحكم في ذلك ما عرف اي لا
ما ذكره في ثم المنهج من ان المقل يكتفي بخنة دراهم كذا في اصلاح ذات
الدين اما حوفي فويل ما استند انه جميعا اذا لم يوفى من ماله ولو كان غنيا

السبيل